

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية
في منطقة الإسكوا
2013-2012

ملخص

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/EDGD/2013/2
10 April 2013
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا^(*) 2013-2012

ملخص

الأمم المتحدة
نيويورك، 2013

(*) بعد انضمام تونس وليبيا والمغرب إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تموز/يوليو، تقرر توسيع النطاق الجغرافي لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بحيث يشمل جميع البلدان العربية. وجرى تقسيم البلدان ضمن مجموعات لأغراض هذه الوثيقة بالاستناد إلى مجموعة معايير مثل دخل الفرد، والقرب الجغرافي، والتشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية. وتوزع البلدان ضمن المجموعات على النحو التالي: مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت والمملكة العربية السعودية)؛ مجموعة بلدان المشرق (الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ومصر)؛ مجموعة بلدان المغرب (تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب)؛ مجموعة أقل البلدان العربية نمواً (جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا، واليمن).

ملخص

بلغ متوسط معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية ما تقديره 4.8 في المائة في عام 2012 بعد أن كان 2.2 في المائة في عام 2011. ومن العوامل التي أسهمت في هذا الارتفاع الانتعاش الذي شهدته مجموعة بلدان المغرب، وخصوصاً ليبيا، والنمو الاقتصادي الذي سجلته بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي عام 2013، يتوقع أن يكون متوسط معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة 4.4 في المائة. واحتمالات انخفاض معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي تعزى إلى انخفاض الإيرادات من صادرات الطاقة التي بلغت من الارتفاع في عام 2012 مستوى نادراً ما سجلته المنطقة في الماضي.

غير أن حالة الاستقطاب في التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ذهبت في عام 2012 إلى المزيد من العمق. فالبلدان المصدرة للطاقة، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، تشهد انتعاشاً ثابتاً، نتيجة لمجموعة من السياسات المالية والنقدية التوسّعية. أما البلدان المستوردة للطاقة فتحاول جاهدة تثبيت اقتصاداتها وسط مزيد من القيود نتيجة لتناقص مخزونها من العملات الأجنبية. وهذا الاستقطاب الذي من أسبابه الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، هو أيضاً نتيجة لضعف حركة التجارة والاستثمار والسياحة بين البلدان العربية. وضعف الثقة في المعاملات التجارية ضمن المنطقة أدى إلى تجزؤ في اقتصادات المنطقة وتشتت في مصادر قوتها، حصيلته مزيد من البطالة في مختلف بلدان المنطقة، بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ووسط هذه الصعوبات الاقتصادية ومشاكل البطالة، استمرت التطوّرات الاجتماعية على مسار تدريجي في المنطقة عبر سلسلة من الإجراءات لإصلاح السياسات العامة وتطوير المؤسسات. ومن أبرز ما شهدته عام 2012 على هذا الصعيد، سلسلة من الإجراءات السياسة العامة اتخذتها المملكة العربية السعودية لتنشيط دور القوى العاملة الوطنية في سوق العمل وتعزيز عمل النساء. وفي الوقت الراهن، تعيش المنطقة حالة من الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي تطبع التطوّرات الاجتماعية. والضعف الهيكلي الذي يلمّ بالاقتصادات العربية، ومن مظاهره ارتفاع معدّلات البطالة والتفاوت في الدخل، كان من الأسباب المزمّنة التي أطلقت شرارة الانتفاضات الاجتماعية وأدت إلى حالة الاضطراب السياسي. لذلك لا بد من إعادة النظر في مصادر القوة التي تتمتع بها المنطقة في إطار من التعاون والتكامل للتعويض عن إخفاق السوق في تشجيع حركة الموارد بين بلدان المنطقة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
1	5-1	أولاً- السياق العالمي
2	8-6	ثانياً- تطورات قطاع النفط
3	22-9	ثالثاً- الاتجاهات الاقتصادية الإقليمية
10	26-23	رابعاً- تطورات على مستوى السياسة العامة
11	27	خامساً- خلاصة

أولاً- السياق العالمي

1- في عام 2012، شهد الاقتصاد العالمي محاولات حثيثة للانتعاش من الأزمة المالية التي أصابت العالم في الفترة 2008-2009. واتجهت البنوك المركزية في البلدان المتقدمة وجهة المرونة في السياسة النقدية. وفي هذا الإطار، بُدلت جهود لتنسيق السياسات النقدية، نجحت في احتواء أزمة السيولة النقدية. كما ساهمت سياسات الحوافز المالية التي اعتمدت على الصعيد العالمي في عامي 2008 و2009، في تجنب الانفجار في نمو الطلب العالمي، فجنبت الاقتصاد العالمي الوقوع في دوامة الانكماش. وعلى الرغم من النجاح الذي تحقق على المدى القصير، بدت حاجة الاقتصاد إلى مزيد من الانتعاش الثابت أكثر وضوحاً في عام 2012 بعد أن استنفدت معظم الحكومات جميع الخيارات على صعيد السياسة العامة. ودفع تضاول الحيز النقدي العديد من الحكومات إلى مزيد من التقشف المالي. وتفاوتت سرعة تعديل الميزانيات في القطاع المالي، فبينما سار التعديل بسرعة في الولايات المتحدة الأمريكية بقي بطيئاً في منطقة اليورو. وحالة عدم اليقين التي تسربت من المخاطر المالية القابلة للانتشار، استبعدت إمكانية تحقيق انتعاش في النمو بفعل الاستثمار في الاقتصاد العالمي في هذه المرحلة. ولا تزال البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما في أوروبا، معرضة للركود بالأرقام العشرية.

2- أما اقتصادات البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، فعززت حضورها في الاقتصاد العالمي في عام 2012، إذ أسهمت في دعم نمو الطلب العالمي. ورغم ذلك، يبدو أن الأداء الاقتصادي للبلدان النامية تباين حسب ما تتمتع به هذه البلدان من ثروات الموارد. وشهدت حركة الاستثمار العالمي ركوداً في ظل خشية المستثمرين من المجازفة. وهكذا، تمكنت اقتصادات البلدان النامية التي تتمتع بموارد مالية وطبيعية من تخفيف حالة عدم اليقين التي تكبل الاقتصاد العالمي. وأسهمت المناعة التي أبدتها اقتصادات البلدان النامية في دعم الطلب العالمي على الموارد الطبيعية وعوّضت عن تراجع الطلب في البلدان المتقدمة. غير أن البلدان النامية التي لا تتمتع بثروة الموارد عانت من تناقص مخزونها بالعملات الأجنبية، فأصبحت الأموال الواردة إليها غير كافية لتغطية العجز في الحساب الجاري. وسجلت أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة نوعاً من الاستقرار في عام 2012. غير أن بعض اقتصادات البلدان النامية سجلت ارتفاعاً في معدلات التضخم بفعل عوامل اختلفت بين بلد وآخر، يعود معظمها إلى تناقص المخزون من العملات الأجنبية.

3- وفي ما هو متوقع لعام 2013، يُرتقب أن تتقل مشكلة الديون السيادية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية كاهل الاقتصاد العالمي وذلك لسببين رئيسيين. ولم يكن من السهل تعديل ميزانيات القطاع المالي في جميع البلدان. فالانتعاش في أسعار الأصول لم يكن سريعاً بعد ما أصابها من تداعيات على أثر الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009. وبقي مستوى أسعار معظم الأصول دون المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة. وقد اتخذت الحكومات إجراءات مباشرة وغير مباشرة لدعم تعديل ميزانيات القطاع المالي، لكن هذه الإجراءات لم تكن ضمن الإمكانيات في العديد من البلدان، ولا سيما في جنوب أوروبا. ومن آخر الأمثلة على ذلك، أزمة السيولة في قبرص، حيث عجزت الحكومة عن الاستمرار في الدعم المالي. وهبوط أسعار الأصول والتباطؤ في تعديل ميزانيات القطاع المالي يشير إلى أن الوضع الاقتصادي العالمي لا يزال مضطرباً. ثانياً، باستثناء البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية، لجأت الحكومات إلى إجراءات التقشف في الفترة 2012-2013، ويتوقع أن يعتمد مزيد من البنوك المركزية إلى مزيد من التشدد في عام 2013. فالحذر المالي وارتفاع معدلات التضخم اعتبراً مبرراً للتشدد في السياسات المعتمدة. غير أن هذا التشدد يمكن أن ينعكس سلباً على تعديل ميزانيات القطاع المالي في معظم البلدان المتقدمة.

4- وأدى ضعف الاقتصاد العالمي إلى تعثر في خلق فرص العمل. ففي عام 2012، أدى التعثر في خلق فرص العمل في العديد من البلدان المتقدمة، إلى ضعف في خلق فرص العمل في البلدان النامية. وتعاني البلدان النامية من ارتفاع مزمّن في معدّلات البطالة، بينما ضاقت الخيارات المتاحة للباحثين عن العمل في الخارج حيث يبحثون عن فرص للتعويض عن قلة فرص العمل في بلدانهم. ولضعف فرص العمل آثار بالغة على الوضع المالي في البلدان النامية، إذ تعتمد هذه البلدان كثيراً على تحويلات عمالها من الخارج لتغطية العجز في الحساب الجاري. وبإيجاز، يواجه الاقتصاد العالمي مجموعة من التحديات أهمها: (1) تعديل ميزانيات القطاع المالي في موازاة انتعاش أسعار الأصول على الصعيد العالمي؛ (2) استعادة إنعاش القطاع المالي من خلال تشجيع النمو السليم واعتماد السياسات الصحيحة على صعيد الاقتصاد الكلي؛ (3) خلق فرص عمل في البلدان المتقدمة والبلدان النامية بالقدر الكافي لإنعاش الاقتصاد ونهوضه.

5- وسجلت المسارات الإنمائية في البلدان العربية اتساعاً في الفوارق في عام 2012. فالبلدان المصدرة للطاقة في المنطقة، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، تشهد انتعاشاً ثابتاً، نتيجة لمجموعة من السياسات المالية والنقدية والتوسعية. أما البلدان المستوردة للطاقة فتحاول جاهدة تثبيت اقتصاداتها وسط مزيد من القيود نتيجة لتناقص مخزونها من العملات الأجنبية. وهذه الفوارق، التي كان من أسبابها عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية، أعاقت حركة الأموال بين البلدان المصدرة للطاقة والبلدان الأخرى في المنطقة. وضعف الثقة في المعاملات التجارية ضمن المنطقة أدى إلى تجزؤ في اقتصادات المنطقة وتشتت في مصادر قوتها، نتيجته مزيد من البطالة في مختلف البلدان، بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي. ووسط هذه الصعوبات الاقتصادية ومشاكل البطالة، استمرت التطورات الاجتماعية على مسار تدريجي في المنطقة عبر سلسلة الإجراءات المعتمدة لإصلاح السياسات العامة وتطوير المؤسسات. وقد بقيت المنطقة في حالة من الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي.

ثانياً- تطوّرات قطاع النفط

6- حسب أرقام منظمة البلدان المصدرة للنفط لعام 2012، بلغ متوسط الطلب العالمي على النفط 88.8 مليون برميل في اليوم بينما بلغ متوسط المعروض النفطي الخام 89.8 مليون برميل في اليوم⁽¹⁾. وتشير التقديرات إلى أن الطلب على النفط الخام في عام 2012 ارتفع بمعدل 0.8 مليون برميل في اليوم عن المستوى الذي كان عليه في العام السابق. واستمر تراجع الطلب على النفط من البلدان المتقدمة بينما استمر ارتفاع الطلب من البلدان النامية. وقد سجلت الصين أعلى معدّل في نمو الطلب. ومنذ آب/أغسطس 2012، تعدد بلدان الأوبك تدريجياً إلى تخفيض الإنتاج من النفط الخام عن المستوى الذي قارب الحد الأقصى. وسجل إنتاج النفط الخام زيادة ملحوظة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية بعد التقدم في التنقيب عن الزيت الحجري، والطفل الزيتي، والنفط الرملي. والمخاطر الجيوسياسية التي تكتنف حركة العرض من النفط الخام يتوقع أن تستمر، ويتوقع أن يتمتع المعروض من النفط الخام بهامش كافٍ من القدرة الاحتياطية لعام 2013. وإذا دعت الحاجة، قد تعدد الأوبك إلى خفض حصص الإنتاج في عام 2013، لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

7- وسجلت أسعار النفط الخام هبوطاً سريعاً في النصف الأول من عام 2012، ولا سيما بسبب القلق من تباطؤ نمو الطلب العالمي. غير أن هذه الأسعار انتعشت في النصف الثاني من العام ليصل متوسطها السنوي إلى مستوى نادراً ما سجلته في الماضي. وقد بلغ متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية 109.45 دولارات للبرميل في عام 2012. وتراوح السعر خلال هذا العام بين حد أعلى قدره 124.64 دولاراً للبرميل في

(1) منظمة البلدان المصدرة للنفط، التقرير الشهري عن أسواق النفط، شباط/فبراير 2013، ص 27 و 67.

8 آذار/مارس وحد أدنى قدره 88.74 دولاراً للبرميل في 22 حزيران/يونيو (الجدول 1). وبقيت المضاربة في أسواق السلع الآجلة سائدة في البيع والشراء. وبقيت الأموال متوفرة في متناول المضاربين نتيجة للاستمرار في منحى المرونة في السياسة النقدية في البلدان المتقدمة، حيث وصلت أسعار الفائدة الإسمية بين البنوك إلى مستويات منخفضة جداً. وفي عام 2013، يتوقف مستوى أسعار النفط الخام والمشتقات النفطية على حجم المعروض المتوفر في السوق العالمية. وسيبقى التعثر في انتعاش الاقتصاد العالمي من الشواغل الرئيسية. وقد أصبح منتجو النفط في أمريكا الشمالية أكثر قدرة على المنافسة، عقب زيادة الإنتاج من الزيت الحجري الذي أثر على الأرباح التي يحققها المنتجون في آسيا وأوروبا. والقدرة الفائضة في أسواق ناقلات النفط هي عامل آخر سيؤدي إلى انخفاض في سعر النفط الخام والمنتجات النفطية. وبينما بدأت مؤشرات الانتعاش تبدو على فئات أخرى من الأصول، يتوقع أن تتراجع المضاربة في أسعار النفط. وإزاء هذه العوامل، يتوقع أن يتراوح سعر سلة الأوبك المرجعية لعام 2013 بين 85.00 و120.00 دولاراً للبرميل.

الجدول 1- تقديرات أسعار النفط الخام، 2010-2013 (بالدولار للبرميل)

المتوسط السنوي المتوقع لعام 2013	المتوسط السنوي المتوقع لعام 2013		المعدل السنوي المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	
	أعلى	متوسط				
			77.45	90.73	66.84	2010
			107.46	120.91	89.81	2011
			109.45	124.64	88.74	2012
120.00	102.50	85.00				2013

المصدر: الأوبك بيانات للفترة 2010-2012 وتوقعات لعام 2013.

8- وتشير التقديرات إلى أن متوسط مجموع إنتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام، وهي أكبر البلدان المصدرة للطاقة في المنطقة، بلغ 16.8 مليون برميل في اليوم، مسجلاً زيادة قدرها 4.2 في المائة عن مستوى الإنتاج في العام السابق. وقد بلغ هذا الإنتاج من الارتفاع حداً تجاوز المستوى الذي سجله في عام 2008. واستمر العراق في زيادة قدرته الإنتاجية، وزاد إنتاجه من النفط الخام بمتوسط قدره 11 في المائة، ليصل مجموع الإنتاج إلى 2.9 مليون برميل في اليوم في عام 2012. وشهد إنتاج النفط الخام في ليبيا انتعاشاً سريعاً بعد انخفاض حاد شهده في عام 2011. وارتفع إنتاج النفط الخام إلى 1.3 مليون برميل في اليوم في المتوسط، أي ما يعادل 89 في المائة من مجموع الإنتاج لعام 2010. وأدت صعوبات النقل بسبب الأوضاع الأمنية المتردية في الجمهورية العربية السورية والسودان إلى إعاقة الإنتاج من النفط الخام وحركة تصديره من هذين البلدين. وفي عام 2012، استطاع اليمن الحفاظ على مستوى الإنتاج الذي سجله في العام السابق على الرغم من تعطل الأنابيب التي يُنقل عبرها النفط الخام.

ثالثاً- الاتجاهات الاقتصادية الإقليمية

9- تشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بلغ 4.8 في المائة في عام 2012، مقابل 2.2 في المائة في عام 2011 (الجدول 2). وقد ساهم في هذا التحسن الانتعاش الاقتصادي في مجموعة بلدان المغرب، ولا سيما في ليبيا، والنمو المطرد الذي سجلته مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي. غير أن الفوارق اتسعت بين اقتصادات المنطقة في عام 2012، وذلك بسبب مجموعة من العوامل، منها حالات عدم الاستقرار السياسي، والاضطراب الاجتماعي، والصراع المسلح. وهذه العوامل تعوق حركة الأموال بين البلدان المصدرة للطاقة إلى بلدان المنطقة الأخرى. وبينما شهدت البلدان المصدرة للطاقة في

المنطقة عاماً آخر من الارتفاع في إيرادات الصادرات من الطاقة، كانت البلدان غير المصدرة للطاقة تحاول جاهدة سد العجز في الحساب الجاري. وقد أسهم ضعف الطلب من الاقتصادات الأوروبية على صادرات المنطقة من المنتجات غير النفطية، وارتفاع أسعار الطاقة في تقادم العجز في الحساب الجاري لدى البلدان المستوردة للطاقة. وأدى ارتفاع أسعار النفط في ظل اقتراب الإنتاج من الحد الأقصى، إلى ارتفاع قل نظيره في إيرادات الصادرات من منتجات الطاقة لصالح البلدان المصدرة. وكادت المفاعيل الإيجابية لهذا الارتفاع تقتصر على أسواق بلدان مجلس التعاون الخليجي، بينما لم تستفد بلدان عربية أخرى من الوفرة النفطية الراهنة، فتعمق الانقسام بين اقتصادات المنطقة العربية.

10- وتشير التقديرات إلى أن النمو الذي سجلته بلدان مجلس التعاون الخليجي انخفض إلى 5.7 في المائة في عام 2012 بعد أن كان 6.6 في المائة في عام 2011. وعلى الرغم من هذا التراجع، أبدت اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي مزيداً من القوة في ظل استقرار الطلب المحلي. وباستثناء المملكة العربية السعودية، كان انفجار الطلب المحلي وأزمة الدين من أهم الشواغل التي نشأت عقب الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009. وساهمت الظروف الخارجية المشجعة، مثل ارتفاع أسعار الطاقة، وتنسيق إجراءات المرونة النقدية على الصعيد الدولي، في إشاعة جو من الارتياح والثقة في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي. وسار تعديل ميزانيات القطاع المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي من غير تعثر على الرغم من تأخر انتعاش أسعار الأصول المالية والعقارات وتأخر عودتها إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة. وكانت المملكة العربية السعودية محركاً لعملية الانتعاش الاقتصادي في هذه المجموعة. فقد استمر اقتصاد المنطقة في حالة من النمو بفعل استقرار الطلب المحلي، يدعمه اتجاه توسعي في السياسة النقدية والمالية.

11- وفي عام 2013، يتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي على استقراره في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مع أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي يحتتمل أن يتراجع، على أثر الهبوط المتوقع في إيرادات صادرات الطاقة. ويتوقع أن يشهد إنتاج النفط وكذلك أسعاره انخفاضاً طفيفاً. وفي الوقت نفسه يتوقع أن تشهد بلدان مجلس التعاون الخليجي نمواً في الطلب المحلي مع تحسن ميزانيات القطاع المالي. وفي إطار التنويع الاقتصادي انطلاقاً من إنتاج الطاقة، تستمر الجهود لتشمل إصلاح المؤسسات، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو قطاعات معينة، وستؤدي إلى توسيع آفاق النمو في هذه المجموعة. وفي عام 2013، يتوقع أن يكون متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة 4.7 في المائة. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، يرجح أن يكون في اعتماد السياسات المالية الفاعلة وتنفيذ المشاريع في القطاعات غير النفطية، تعويض عن ضعف الطلب المحلي لأسباب تتعلق بتركيبة الاقتصادات. وفي حالة الكويت، تشير التوقعات إلى أن نمو الطلب المحلي سيبقى ضعيفاً نسبياً والنمو في القطاعات غير النفطية سيكون بطيئاً. وفي عام 2013، سيكون معدل النمو المتوقع 3.0 في المائة في البحرين، و3.2 في المائة في الكويت، و3.8 في الإمارات العربية المتحدة، و4.0 في عمان، و5.2 في قطر، و5.5 في المائة في المملكة العربية السعودية.

الجدول 2- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتضخم أسعار المستهلك،
2009-2013 (نسبة التغير السنوي)

تضخم أسعار الاستهلاك					النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي					البلد
2013 ^(ج)	2012 ^(ب)	2011	2010	2009	2013 ^(ج)	2012 ^(ب)	2011 ^(أ)	2010	2009	
3.2	2.8	0.4-	2.0	2.8	3.0	3.4	1.9	4.3	2.5	البحرين
3.2	2.9	4.8	4.0	4.0	3.2	4.7	6.3	2.4-	7.1-	الكويت
3.2	2.9	4.1	3.2	3.2	4.0	6.5	0.3	5.6	3.3	عمان
2.5	1.9	1.9	2.4-	4.9-	5.2	6.2	13.5	16.6	12.0	قطر
3.0	2.9	3.7	3.8	4.1	5.5	6.8	7.1	5.1	0.1	السعودية
2.0	0.7	0.9	0.9	1.6	3.8	4.0	4.2	1.3	4.8-	الإمارات
3.7	2.2	2.9	2.6	2.7	4.7	5.7	6.6	4.6	0.7-	بلدان مجلس التعاون الخليجي
11.0	7.2	10.1	11.3	11.8	3.2	2.2	1.9	5.1	4.7	مصر ^(د)
6.0	6.1	5.6	2.4	2.8-	7.8	11.3	8.6	5.9	5.8	العراق
5.0	4.8	4.4	5.0	0.7-	2.9	2.7	2.6	2.3	5.5	الأردن
5.2	6.6	4.9	4.0	1.2	1.8	1.2	1.5	7.0	8.5	لبنان
3.0	2.7	2.9	3.7	2.8	4.0	5.3	12.2	9.3	7.4	فلسطين
12.0	36.5	4.7	4.4	2.8	7.1-	31.4-	2.0-	3.4	5.9	سوريا
9.3	11.4	7.6	7.7	6.5	2.6	1.7-	2.2	5.1	5.6	بلدان المشرق
4.8	8.6	4.5	3.9	5.7	2.9	2.8	2.9	3.3	2.4	الجزائر
3.5	5.0	15.0	2.5	2.5	15.0	100.7	61.3-	4.2	0.7-	ليبيا
1.8	1.3	0.9	1.0	1.0	4.9	2.8	5.0	3.7	4.8	المغرب
5.2	5.6	3.6	4.4	3.5	3.6	2.6	1.9-	3.2	3.1	تونس
3.9	5.7	5.5	3.0	3.6	5.3	10.6	9.3-	3.6	2.5	بلدان المغرب
3.2	5.0	6.8	4.2	4.8	3.5	2.5	2.2	2.1	1.8	جزر القمر
3.2	5.0	6.8	4.0	1.7	4.8	4.7	4.8	3.5	5.0	جيبوتي
6.0	6.2	5.7	6.3	2.2	6.3	4.8	5.1	5.6	0.1	موريتانيا
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	الصومال
22.0	35.1	18.1	13.0	11.2	2.5	7.0-	2.7	5.2	5.9	السودان
9.5	10.2	19.4	11.1	5.4	4.5	1.0-	15.3-	6.8	4.3	اليمن
16.5	24.6	17.2	11.6	9.5	3.2	4.6-	2.3-	5.5	5.1	أقل البلدان نمواً ^(هـ)
4.8	5.5	4.9	3.9	3.9	4.4	4.8	2.2	4.5	1.3	مجموع المنطقة العربية ^(و)

المصدر: مصادر وطنية وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة لبيانات الجزائر وجزر القمر وجيبوتي وليبيا وموريتانيا.

(أ) أرقام عام 2011 هي تقديرات أولية. والأرقام العائدة للجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان واليمن هي حتى آذار/مارس 2013.

(ب) تقديرات حتى آذار/مارس 2013.

(ج) توقعات حتى آذار/مارس 2013.

(د) معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في مصر هي للسنة المالية 1 تموز/يوليو - 30 حزيران/يونيو.

(هـ) أقل البلدان نمواً.

(و) الأرقام العائدة لمجموعة البلدان هي متوسطات مرجحة لكل سنة على أساس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام

2005.

12- وتشير التقديرات إلى انكماش شهدته مجموعة بلدان المشرق بلغت نسبته 1.7 في المائة في عام 2012، بعد أن كانت قد سجلت نمواً بلغت نسبته 2.2 في المائة في عام 2011. وكان السبب الرئيسي في

الانكماش الذي أصاب هذه المجموعة حالة التدهور في اقتصاد الجمهورية العربية السورية، نتيجة للاضطرابات السياسية، والتوترات الاجتماعية، والتداعيات الاقتصادية للأزمة السورية. وأدى تراجع الصادرات من خارج قطاع النفط، وارتفاع كلفة الواردات النفطية إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري. كما إن تراجع حركة رؤوس الأموال الواردة إلى هذه المجموعة من بلدان مجلس التعاون الخليجي وأوروبا، تسبب بمزيد من الصعوبات في تمويل العجز الخارجي. وقد كان للأوضاع الأمنية المضطربة أبلغ الأثر على قطاع السياحة، الذي كان من أهم القطاعات الاقتصادية في دعم نمو الطلب في مجموعة بلدان المشرق. وبات السياح يترددون في زيارة هذه البلدان خوفاً على سلامتهم. أما قطاع البناء، وقد كان أيضاً من أهم مصادر دعم الطلب المحلي، فلم يكن أفضل حالاً. وتعثرت مسيرة التنمية الصناعية في مجموعة بلدان المشرق، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية. وقد ألحقت المعارك الدائرة أضراراً جسيمة بمصانع الإنتاج في المناطق الصناعية. أما نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق، فكان بفعل تحسّن ملحوظ في إنتاج النفط الخام، ولم يترافق مع نمو الدخل المحلي. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين نتيجة لمفاعيل إعادة بناء الاقتصاد في قطاع غزة. ولا تزال عمليات الحصار، والاضطرابات الأمنية، والعمليات العسكرية تثقل كاهل الاقتصاد في فلسطين.

13- وفي عام 2013، يتوقع أن تشهد بلدان المشرق انتعاشاً اقتصادياً طفيفاً، وتسجل معدل نمو متوسطه 2.6 في المائة. ويتوقف رقم النمو على تطوّرات إنتاج النفط الخام في العراق، وغيرها من منتجات قطاع النفط في المنطقة. ومع عدم وجود حل في الأفق حتى الآن للأوضاع الأمنية المتردية، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية، يتوقع أن تبقى الثقة ضعيفة وشعور عدم الارتياح سائداً بين المستثمرين والمستهلكين في عام 2013. ويتوقع أن يبقى حساب رأس المال ضعيفاً وأن يبقى ميزان المدفوعات عرضة للمزيد من القيود والصعوبات. أما احتمال نمو الطلب المحلي، فسببى محدوداً لعوامل تتعلق بالعرض والطلب على حد سواء. ويتوقع أن تستمر تدابير التقشف المالي في الأردن ولبنان ومصر، ويحتمل أن يذهب الأردن ومصر إلى مزيد من التشدد في السياسة النقدية لتحسين العملة الوطنية. ويحتمل أن يزداد التعويل على المساعدة الإنمائية الرسمية لتمكن هذه المجموعة من تخفيف الصعوبات المالية ومعالجة النقص في العملات الأجنبية. وفي عام 2013، سيكون معدّل النمو المتوقع 7.8 في المائة في العراق، و4.0 في المائة في فلسطين، و3.2 في مصر، و2.9 في الأردن، و1.8 في لبنان. ويتوقع أن يشهد اقتصاد الجمهورية العربية السورية مزيداً من الانكماش بمعدل يصل إلى 7.1 في المائة.

14- وتشير التقديرات إلى نمو شهادته مجموعة بلدان المغرب بلغت نسبته 10.6 في المائة في عام 2012، بعد أن كانت قد سجلت نمواً بلغت نسبته 9.3 في المائة في عام 2011. والعامل الرئيسي في الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته هذه المجموعة استئناف النمو في قطاع الطاقة في ليبيا في عام 2012 بعد الانهيار الذي ألمّ به في العام السابق. وعلى الرغم من هذا النمو المرتفع، لم يستعد الاقتصاد الليبي بعد المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة في عام 2010. وتأثر الاقتصاد المغربي بضعف أداء القطاع الزراعي نتيجة لسوء الأحوال المناخية. وعلى الرغم من استمرار الاضطرابات السياسية وتعاقب الحوادث الأمنية، أبدت هذه المجموعة قدرة على الصمود وحققت نمواً طفيفاً. فالجزائر حققت قدراً كافياً من إيرادات صادرات الطاقة، سمح لها بالتعويض عن التداعيات السلبية الاقتصادية وغير الاقتصادية. وتمكنت تونس والمغرب بما توفر لهما من موارد مالية من الخارج، من سد العجز الخارجي وسد النقص في العملات الأجنبية. وسجلت بلدان هذه المجموعة انتعاشاً في الطلب المحلي. غير أن هذا النمو لم يكن كافياً لتوليد القدر المطلوب من فرص العمل اللائق، ولا سيما للشباب العاطلين عن العمل.

15- ويتوقع أن تستمر مجموعة بلدان المغرب في حالة نمو في عام 2013، يصل معدّله إلى 5.3 في المائة. وهذا المعدّل يتوقع أن ينهض بهذه المجموعة إلى المستوى الذي كانت عليه قبل المرحلة الانتقالية في عام 2010. وعلى الرغم من استمرار الاضطرابات الاجتماعية في العديد من المدن وفي البلدان المجاورة، ستكون مجموعة بلدان المغرب في موقع يحوّلها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الدولية، في ظل بيئة تعتبر أكثر أماناً من بلدان المشرق. وتتبدّد حالة عدم اليقين التي تحيط بالاستثمار شيئاً فشيئاً، ولا سيما في البلدان المصدرة للطاقة كالجزائر وليبيا. ويمكن أن تدفع أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو بالمستثمرين الأجانب إلى إعادة حساباتهم لإمكانات الاستثمار في تونس والمغرب. غير أن الضعف في تركيبة اقتصاد هذه المجموعة يبقى قائماً بسبب ضعف قاعدة الإنتاج خارج قطاع الطاقة. ومن الضروري خلق المزيد من فرص العمل اللائق لمعالجة الأسباب الجذرية لما شهدته المنطقة من اضطرابات اجتماعية. وفي عام 2013، يتوقع أن يكون معدّل النمو 15.0 في المائة في ليبيا، و4.9 في المائة في المغرب، و3.6 في المائة في تونس، و2.9 في المائة في الجزائر.

16- وتشير التقديرات إلى انكماش شهدته مجموعة أقل البلدان العربية نمواً بلغ متوسطه 4.6 في المائة في عام 2012، بعد أن كان 2.3 في المائة في عام 2011. وهذا الانكماش بمعظمه هو نتيجة للإعسار الاقتصادي في السودان واليمن. وواصل السودان جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد انفصال جنوب السودان. وأعاققت الصراعات المسلحة التي اندلعت في المنطقة الحدودية في بداية عام 2012 جهود التكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة. غير أن السودان وجنوب السودان توصّلا إلى اتفاق حول شروط إنتاج النفط ونقله في آذار/مارس 2013، يتوقع على أثره سير العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية إلى المزيد من الاستقرار. وعقب الخسائر في إيرادات الصادرات النفطية، واجه السودان نقصاً شديداً في العملات الأجنبية كان له أثر بالغ على الطلب والدخل المحلي. أما اقتصاد اليمن فشهد مزيداً من الاستقرار في أواخر عام 2012. ومع تردي الوضع الأمني، حافظ البلد على مستوى مستقر لصادرات النفط. وقد ساعدت إيرادات الصادرات من النفط الخام والغاز المسيل، على عدم حدوث تراجع في الطلب المحلي. وتعهّدت الأطراف الخارجية الإقليمية والدولية بتقديم الدعم المالي لليمن في المرحلة الانتقالية. أما البلدان الأخرى، أي جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا، فسجلت نمواً طفيفاً في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012، أسهم بنسبة ضعيفة في دعم مستوى الدخل في هذه البلدان. وبقيت النتائج الاقتصادية لحالة عدم الاستقرار السياسي في الصومال غير واضحة في عام 2012.

17- وفي عام 2013، يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان العربية نمواً بمتوسط قدره 3.2 في المائة. ويتوقع أن يكون النمو المستمر في صادرات الطاقة والموارد الطبيعية رافداً لنمو الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا واليمن. أما الآفاق الاقتصادية في جزر القمر وجيبوتي فتتوقف على الوضع الاقتصادي في البلدان المجاورة الذي يتوقع أن يسير إلى مزيد من الاستقرار. ويتوقع أن يحقق السودان نمواً بعد سنتين من التراجع الاقتصادي. كما يتوقع أن يستمر النقص في العملات الأجنبية، ولكن بقدر أقل من الحدة في ظل النمو الثابت في صادرات الطاقة. غير أن إمكانات النمو في أقل البلدان العربية نمواً ستبقى ضعيفة، ولا تكفي للحد من الفقر في تلك البلدان. وفي عام 2013، يتوقع أن يكون معدّل النمو 6.3 في المائة في موريتانيا، و4.8 في المائة في جيبوتي، و4.5 في المائة في اليمن، و3.5 في المائة في جزر القمر، و2.5 في المائة في السودان.

18- وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بلغ 5.5 في المائة في عام 2012، مقابل 4.9 في المائة في عام 2011 (الجدول 2). ومع أن أسعار السلع الأساسية، من مشتقات الطاقة والمعادن والمواد الغذائية، ارتفعت كثيراً، لم تصل إلى الذروة في عام 2012. ومع أن الآثار المتسربة

من أسواق السلع الدولية لم تبلغ حدًا خطيراً، بقيت الآثار على التضخم على مستوى البلدان وفقاً على عوامل محلية خاصة بكل بلد. واستمرت ضغوط الانكماش على قطاع الإسكان في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر. وما ساهم في هذا الانكماش تدني مستوى إيجارات الممتلكات العقارية، والفائض في الممتلكات المعروضة للإيجار، وذلك أصبح أكثر وضوحاً عقب الأزمة المالية العالمية. أما في عُمان والمملكة العربية السعودية، فاستمرت ضغوط التضخم، ولا سيما في قطاع الإسكان، وذلك بسبب النمو المطرد لقطاع العقارات. وقد بلغ متوسط التضخم في أسعار الاستهلاك 2.2 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2012. وشهدت مجموعة البلدان العربية الأخرى، باستثناء المغرب، ارتفاعاً في معدل تضخم أسعار الاستهلاك. وأدت الاختناقات في العرض إلى ارتفاع في أسعار الاستهلاك في بلدان المشرق وبلدان المغرب وأقل البلدان العربية نمواً وتسارعت حركة التضخم في البلدان التي تعاني من نقص في العملات الأجنبية، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر. وسُجل ارتفاع في الأجور في القطاع الخاص في موازاة الارتفاع الحاد الذي سُجل مؤخراً في أجور القطاع العام في بلدان مجلس التعاون الخليجي. غير أن هذا الاتجاه لا يتوقع أن يؤثر على معدل التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

19- ومن المتوقع أن يبلغ متوسط تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية 4.8 في عام 2013، وأن تبقى بلدان مجلس التعاون الخليجي على مسار التضخم المنخفض. وسجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً في عام 2012، لكن هذا الارتفاع يتوقع أن يبقى في حدود معقولة. ويتوقع أن تسجل أسعار الإسكان، ومنها الإيجارات، هبوطاً في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت وقطر. ومع ارتفاع معدلات التضخم في الجمهورية العربية السورية والسودان واليمن في عام 2012، يتوقع أن تتراجع حدته في عام 2013، وأن يسهم النقص الحاد في العملات الأجنبية في ارتفاع مستوى الأسعار في تلك البلدان. ويتوقع أن تشهد مصر تسارعاً في ارتفاع معدل التضخم، بسبب النقص في العملات الأجنبية وانخفاض قيمة العملة الوطنية. وفي عام 2013، يُحتمل أن تعتمد بلدان مجلس التعاون الخليجي ثانية إلى رفع الأجور في القطاع العام، لكن هذا الإجراء لا يتوقع أن يحدث أثراً كبيراً على مستوى الأسعار العام. وباستثناء بعض الفئات الوظيفية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يتوقع أن تبقى أجور القطاع الخاص في المنطقة في حالة ركود. ومن المستبعد أن تشهد المنطقة في عام 2013 تضخماً بفعل ارتفاع الأجور. فالفائض في الحساب المالي والميزان الخارجي في بلدان مجلس التعاون الخليجي سيزود هذه البلدان بهامش من القدرة يخولها مواكبة نمو الطلب المحلي. وفي المجموعات الأخرى، يُتوقع أن يكون مستوى الأجور في القطاع الخاص في حالة ركود على مدى العام. وهذا يعني أن التضخم بفعل الأجور سيكون فقط نتيجة لرفع أجور القطاع العام. ومنذ عام 2012، تطرح قضية رفع الأجور في القطاع العام في عدد من البلدان، ولا سيما في لبنان، لكن الأثر المتوقع لأي ارتفاع على التضخم لا يزال غير واضح.

20- وكانت أسعار الصرف في حالة ثابتة في عام 2012، وفي أوائل عام 2013 في المنطقة العربية، باستثناء الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر. وواصلت الكويت ربط عملتها الوطنية بسلة من العملات الأجنبية، بينما أبقت سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي على ربط عملاتها بالدولار. كما واصل كل من الأردن وجيبوتي ولبنان ربط العملة الوطنية بالدولار. وحافظت البنوك المركزية في تونس والجزائر وجزر القمر والعراق والمغرب وموريتانيا واليمن على نظام التعويم الموجه للعملات الوطنية. أما في الجمهورية العربية السورية والسودان، فأدى التدهور السريع في أسعار العملة الوطنية، إلى توسيع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والسعر المتداول في الأسواق. وقد تضاعف حجم العملات الأجنبية في السوق. وأسهمت العقوبات الاقتصادية والأحداث غير الاقتصادية إلى حد كبير في انخفاض قيمة العملة الوطنية في الجمهورية العربية السورية والسودان، بينما أتى معظم التراجع في قيمة العملة الوطنية في مصر نتيجة لعوامل اقتصادية. وفي غضون ثلاثة أشهر اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2012، انخفضت قيمة الجنيه المصري

بنسبة 8 في المائة، فأصبح سعره مقابل الدولار 6.8 جنيهاً في آذار/مارس 2013. وابتداءً من نيسان/أبريل 2011، رُبط الجنيه المصري بالدولار باعتبار ذلك دعماً للاقتصاد في فترة عدم الاستقرار والتحول السياسي والاجتماعي. وخلال عام 2010، تراجع الجنيه المصري تدريجياً بنسبة 7 في المائة، فأصبح الدولار يعادل 5.8 جنيهاً بعد أن كان 5.4 جنيهاً. وكان نظام ربط العملة فعالاً في دعم الطلب المحلي خلال فترة الاضطرابات. غير أنه أدى إلى تناقص في الاحتياطي بالعملة الأجنبية من 28 مليار دولار في نيسان/أبريل عام 2011 إلى 15 مليار دولار في شباط/فبراير 2012. واتخذت مصر موقفاً حذراً تجاه سياسة التخفيض التدريجي في قيمة العملة، خشية من خطر أن يؤدي خفض قيمة العملة إلى أزمة مالية على أثر زيادة الدعم على الغذاء والطاقة، بينما تبقى مساهمتها محدودة في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية. ويتوقع أن يستمر التخفيض التدريجي في سعر قيمة الجنيه المصري في عام 2013، ولكن المفتاح الوحيد إلى حل أزمة ميزان المدفوعات يبقى فيما يمكن أن يحمله الإصلاح المالي من إمكانات.

21- والنزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية، الذي تسبب بتدمير الممتلكات السكنية والتجارية، والبنية التحتية، ومرافق الإنتاج، أوقع حتى الآن أضراراً جسيمة بالاقتصاد. وتشير التقديرات إلى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي معدّله 31.4 في المائة في عام 2012. وهذا التراجع لم يكن نتيجة لركود في القدرة الإنتاجية، ولا لجمود الأنشطة الاقتصادية. بل كان نتيجة للأضرار التي أصابت مخزون رأس المال المادي والخسائر التي لحقت برأس المال البشري. وفي ظل أكثر الاحتمالات تفاؤلاً، سيحتاج الاقتصاد السوري إلى سنوات ليستعيد المستوى الذي كان عليه في عام 2010. والعقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وجامعة الدول العربية سببت نقصاً حاداً في العملات الأجنبية. وبعد العقوبات الاقتصادية وإجراءات الحظر النفطي المفروضة منذ عام 2011، فقد الاقتصاد السوري قدرأ كبيراً من إيرادات التصدير، وهو يواجه صعوبات مالية تضعف قدرته التجارية. وهبط سعر الصرف الرسمي لليرة السورية مقابل الدولار. وبعد أن كانت قيمتها 47.1 ليرة للدولار في عام 2011، أصبحت 87.09 للدولار في آذار/مارس 2013، وقد اتسع الفارق بين السعر الرسمي والسعر المتداول في السوق. وأدى انخفاض قيمة العملة الوطنية وتدمير شبكات النقل إلى ارتفاع حاد في معدّل التضخم. وارتفع معدّل تضخم أسعار الاستهلاك من 5.8 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 إلى 49.7 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

22- وعلى الرغم من اتساع نطاق العنف، لا تزال المؤسسات المالية تعمل والمبادلات التجارية جارية مع البلدان المجاورة ولو بمستوى أقل. فحسب بيانات الجمارك اللبنانية، بلغت قيمة الصادرات الداخلة من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان في كانون الثاني/يناير 2013 حوالي 16.0 مليون دولار، أي 56 في المائة فقط من المتوسط الشهري الذي بلغته قيمة الصادرات قبل الأزمة في عام 2010. وقد تسربت آثار الأزمة إلى البلدان المجاورة، ليس فقط عبر تراجع حركة التجارة، ولكن من خلال الآثار غير المباشرة للتوتر السياسي السائد على الأرض. ورأى المعنيون في هذا الوضع مخاطر كبيرة، أثرت سلباً على حركة رؤوس الأموال والسياح إلى بلدان المشرق، هذه الحركة التي كانت المحرك الرئيسي للانتعاش الاقتصادي الذي شهده مؤخراً الأردن ولبنان. وأدى تزايد أعداد اللاجئين الوافدين إلى الأردن ولبنان إلى فرض أعباء مالية إضافية على كاهل البلدين. وحسب التقديرات الصادرة عن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد اللاجئين السوريين في أواخر آذار/مارس 2013، حوالي 1.23 مليون لاجئ، 396 000 لاجئ في لبنان و394 000 لاجئ في الأردن⁽²⁾. وحتى 15 آذار/مارس 2013، لم يكن قد تأمن إلا 31 في المائة من التمويل اللازم لتنفيذ خطة المفوضية.

(2) الأرقام متاحة على الموقع: <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional/php>، تشمل الأرقام الأشخاص المسجلين والذين ينتظرون تسجيلهم.

رابعاً- تطوّرات على مستوى السياسة العامة

23- كان على صانعي السياسات في المنطقة العربية في عام 2012 العمل في بيئة اقتصادية على قدر كبير من الاختلاف بين مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي ومجموعات البلدان العربية الأخرى. فلتخفيف من مخاطر ركود الطلب المحلي ومن وطأة الانكماش، استعانت حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي بمجموعة من السياسات المالية والنقدية التوسعية. وقد تمكنت من العمل بهذه السياسات بفعل اتساع الحيز المالي في هذه البلدان نتيجة لارتفاع عائدات صادرات الطاقة ولاستمرار العمل بسياسة المرونة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت السياسة النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي انعكاساً للسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية بفعل ربط العملات المحلية لهذه البلدان بالدولار. أما حكومات البلدان الأخرى، فواجهت ضغوطاً دفعتها إلى ممارسة المزيد من الانضباط المالي من خلال تدابير التقشف، وخضعت السياسة النقدية لمزيد من القيود في البلدان المستوردة للطاقة في مجموعة بلدان المشرق ومجموعة بلدان المغرب. وإزاء تزايد ضغوط التضخم على أثر تناقص المخزون من العملات الأجنبية، عمدت البنوك المركزية في الأردن وتونس ومصر إلى تشديد القيود النقدية في أوائل عام 2013. واليوم تجد البلدان المستوردة للطاقة في مجموعة بلدان المشرق ومجموعة بلدان المغرب نفسها في مأزق، إذ لم يعد باستطاعتها اعتماد المزيج المناسب للنمو من السياسات المالية والنقدية.

24- وعلى الرغم من محدودية نطاق السياسة النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي بفعل ربط العملات الوطنية بالدولار، سمح استقرار مستوى الأسعار العام للبنوك المركزية في تلك البلدان بالاستمرار بسياسة المرونة النقدية في موازاة موقف السلطة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد بلغت كلفة تمويل سعر الفائدة بين البنوك لمدة ثلاثة أشهر في بلدان مجلس التعاون الخليجي 1.0، أي أقل من 70 نقطة من سعر الفائدة المعتمد لثلاثة أشهر على الدولار بين بنوك لندن. وقد لوحظ تحول في السياسة النقدية نحو مزيد من المرونة في اليمن حيث خفض البنك المركزي سعر الفائدة المعتمد لديه إلى 15 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر 2012 وشباط/فبراير 2013. وحافظت الجزائر ولبنان والمغرب على سياسة نقدية محايدة. وخضعت السياسة النقدية في الأردن وتونس والسودان ومصر لمزيد من القيود لمواجهة ضغوط التضخم في ظل تناقص العملات الأجنبية. وعمد البنك المركزي المصري إلى رفع سعر الفائدة في آذار/مارس 2013 للمرة الأولى منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2011، فأصبح سعر الفائدة على الودائع في غضون فترة وجيزة 9.75 في المائة. ورفع البنك المركزي الأردني أسعار الفائدة المعتمدة لديه في شباط/فبراير وحزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر 2012، فبلغ سعر الفائدة على الودائع 4.0 في المائة. ورفع البنك المركزي التونسي سعر الفائدة في آب/أغسطس 2012 و آذار/مارس 2013، فأصبح سعر الفائدة على الودائع 4.0 في المائة.

25- وفي السنتين الماليتين 2012 و2013، أبقت بلدان مجلس التعاون الخليجي على السياسة التوسعية. فركزت على الاستثمار في البنية التحتية، وفي المرافق الصحية والتعليمية والاجتماعية. أما التحدي الرئيسي الذي واجهته تلك البلدان في السياسة المالية، فلم يكن في حجم الأموال المتوفرة بقدر ما كان في النطاق المتاح للسياسة المالية. وأصبح من الأهمية بمكان تنفيذ المشاريع المقررة في الميزانية بفعالية بغية تحقيق أهداف السياسة العامة في الأجل الطويل، ومنها تحسين الإنتاجية. ففورة الإيرادات يسهل إنفاقها على الدخل أو استخدامها في نفقات أخرى، أكثر من توظيفها في استثمارات عامة لتكوين رأس المال المادي والبشري. وفي ظل ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تنصرف هذه البلدان إلى توجيه سياستها المالية نحو أهداف استراتيجية، في إطار خطة إنمائية شاملة تشمل المجالين الاقتصادي والاجتماعي. أما البلدان المستوردة للطاقة من مجموعة بلدان المشرق ومجموعة بلدان المغرب وأقل البلدان العربية نمواً، فانصب اهتمامها على اعتماد وتنفيذ تدابير تقشف في السنتين الماليتين 2012 و2013. وإزاء ضرورة

الانضباط المالي، أصبح الإصلاح على مستوى الإعانات الغذائية ودعم الطاقة الهدف الرئيسي للحكومات في السياسة المالية. وسيكون التوافق على إصلاح يضمن الحد الأدنى من المستوى المعيشي اللائق لذوي الدخل المنخفض من أهم الأولويات الشائكة في تدابير السياسة المالية في الأعوام المقبلة.

26- وازداد وضع التشغيل سوءاً في المنطقة العربية في عام 2012. ففي ظل الارتفاع المزمّن في معدلات البطالة بين المواطنين، سدّ التباطؤ الاقتصادي المتماذي في أمريكا الشمالية وأوروبا السبل أمام المهاجرين من المنطقة بحثاً عن عمل. وأدى هذا الوضع إلى عودة الكثير من المهاجرين إلى أوروبا من بلدان المغرب إلى بلدانهم. وبقي وضع التشغيل في بلدان مجلس التعاون الخليجي في حالة عدم توازن، إذ يشكل العمال الأجانب معظم القوى العاملة في القطاع الخاص. وعلى الرغم من توسّع الاقتصاد المحلي، بقيت أسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي في حالة ازدواجية، حيث ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين وانخفاضها بين العمال الأجانب. وقد اعتمدت بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ أكثر من عقد سياسة لزيادة نسبة المواطنين في مجموع القوى العاملة في القطاع الخاص. وفي عام 2012، اتخذت هذه البلدان موقفاً أكثر تشدداً في تنفيذ هذه السياسة. ففي المملكة العربية السعودية مثلاً، أصبح على شركات القطاع الخاص، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2012، التي لا تلتزم بتنفيذ النسبة المحددة في القانون من المواطنين أن تدفع جزية. كما ركزت المملكة على تشجيع تشغيل المرأة. وفتّح المجال أمام الباحثات عن عمل في فئات وظيفية جديدة في القطاع الخاص، كما بدأت وزارات عديدة تستقبل النساء في عداد العاملين فيها. وعيّنت 30 شخصية نسائية بارزة في مجلس الشورى للمرة الأولى في تاريخ المملكة. ومن المتوقع أن يؤثر التحوّل التدريجي في سياسة العمل في المملكة العربية السعودية على بلدان أخرى في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي وفي سائر أنحاء المنطقة العربية.

خامساً- خلاصة

27- يتوقع أن يتراجع متوسط معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية في عام 2013 بسبب انخفاض عائدات صادرات الطاقة، بعد أن بلغت مستوى مرتفعاً جداً في عام 2012. والجدير بالذكر أن التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة لعام 2013 يصعب توقع مجرياتها في ظل هذا الجو من عدم اليقين. فمن المتوقع أن تتعمّق حالة الاستقطاب، وقد ظهرت حتى الآن إشارات عديدة تنذر بمزيد من التجزؤ. واقتصادات المنطقة لا تزال عرضة لخطر تعثر النمو بفعل كثرة اعتمادها على قطاع الطاقة. فعلى الرغم من سياسات التنويع الاقتصادي التي اعتمدت في الأعوام الماضية، لا تزال البلدان المصدرة للطاقة بعيدة عن التنويع الفعلي. ومن المستبعد أن تسجل أسعار النفط هبوطاً مماثلاً لما حدث في عام 2008. غير أن ضعف قطاع الطاقة في بلدان المشرق وبلدان المغرب ينذر بضعف في قدرة المنطقة على تحمّل أي تغييرات مفاجئة في الأسعار. ولا تلوح في الأفق بوادر انتعاش قوي في الثقة يشجع على إطلاق الأعمال التجارية بين بلدان المنطقة، ولا سيما بلدان المشرق. والواضح أن ضعف الاقتصادات العربية، الذي يتجلّى في ارتفاع معدلات البطالة واتساع الفوارق في الدخل، هو العامل المزمّن الذي يغذي حالة الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي. وهذه الحالة تؤدي بالاقتصاد إلى مزيد من الضعف، وبالمناطق إلى الانزلاق في دوامة مقفلة. ولكسر هذه الدوامة، لا بد من بث الحياة في الاقتصاد بوضع أطر فعالة لتوظيف التعاون وبذل المزيد من الجهود نحو التكامل الإقليمي.